

# المستقبل العربي

١٩٨٦/١٢

٩٤

● عبد الناصر ومعركة تأميم قناة السويس

محمد حسنين هيكل

● الأمن القومي والعمل العربي المشترك/عطا زهرة

● المواقف العربية تجاه الثورة الأريتيرية/نجوى الفوال

● الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة  
في التجربة السودانية المعاصرة/محمد بشير حامد

● قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي

عبد الخالق عبد الله

● الشخصية الثقافية في عالم متغير: نموذج تونس

غالي شكري

● أدب الأطفال العرب والانحراف/زليخة أبو ريشة

● ندوة ٣٠ عاماً على تأميم قناة السويس/طلعت مسلّم

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"



## المواقف العربية تجاه الثورة الاريترية

### د. نجوى أمين الفوال

باحثة في المركز القومي للبحوث  
الاجتماعية والجنائية في القاهرة - مصر.

طوال تاريخ الكفاح الأريتري الطويل على مدى ربع القرن، تلازمت مقدرات هذه الثورة مع واقع الحركة السياسية على الساحة العربية، وارتبطت ارتباطاً جذرياً - منذ تفجرها من القاهرة عام ١٩٦١ - في حركتها من مد وجزر مع المواقف المبدئية والفعلية للبلدان العربية تجاهها. فقد مارست الأنظمة العربية تأثيرها - سلباً وإيجاباً - على الواقع الأريتري، سواء على مستوى الكفاح المسلح أم على مستوى التحرك السياسي. وفي واقع الأمر، فإن هذا التأثير لا ينفي القول بحرية حركة الثورة الاريترية، أو قدرتها على صنع مصيرها بنفسها، فهذا ما أثبتته الواقع الأريتري، منذ منتصف السبعينات وبخاصة من خلال تطبيق إستراتيجية «الاعتماد على الذات» على يد الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا. تهدف هذه الدراسة الى استكشاف أبعاد الترابط المصري بين الثورة الأريترية والمنطقة العربية بشكل عام، وتحديد مواقف بعض الدول ذات الصلة بهذه الثورة بوجه خاص.

ويرى بعض الكتاب السياسيين بحق، أن أريتريا كانت دائماً «شأناً شرق أوسطياً» سواء في اتجاه احتوائها أم في اتجاه تحريرها. وان هذا الارتباط لم يكن في صالح حركة الثورة في هذا الاقليم، وإنما دعم المحاولات الأثيوبية بوصم الثورة الأريتيرية كحركة انفصالية ترمي بتحريض عربي إسلامي الى تفتيت أوصال الامبراطورية الأثيوبية المسيحية. الأمر الذي أضفى على القضية الأريتيرية أعباء على الساحة الدولية، كان يمكن أن تتجاوزها في ظروف أخرى<sup>(١)</sup>.

ويرجع ارتباط الثورة الأريتيرية بالمنطقة العربية الى امتداد الساحل الأريتري لمسافة ما يقرب من ألف كيلومتر على مدخل البحر الأحمر من جهة الجنوب، مما جعلها تدخل في حسابات الأمن الاستراتيجي لهذه المنطقة. كما أن هذا الموقع قد جعل أريتريا تدخل دائماً ضمن خطط الهجوم الإستعماري على المنطقة العربية، وكذلك خطط الدفاع الوطني عنها. وفي التاريخ الحديث كان الأمر كذلك مع البرتغاليين والأتراك.. ويصدق القول نفسه على محاولات الدولة الوطنية في

(١) حلمي شعراوي، «الثورة الاريتيرية وحق تقرير المصير»، السياسة الدولية، السنة ١٢، العدد ٥٠ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٧)، ص ١٤١ - ١٤٢.



مصر في عهد محمد علي في الوصول الى هذه المنطقة. ثم كانت خطط القوى الإستعمارية الغربية في هذه المنطقة طوال القرن العشرين، حلقات في سلسلة طويلة من محاولات تأمين قناة السويس وثروات النفط في المشرق العربي، استخدمت خلالها إسرائيل كأداة لتحقيق هذه المخططات. وهو ما يتضح في حرص إسرائيل على تدعيم علاقاتها مع النظام الإمبراطوري الأثيوبي، ثم مع النظام العسكري القائم هناك منذ ثورة عام ١٩٧٤، بغض النظر عن اللون الذي يكتسي به هذا النظام<sup>(٣)</sup>.

من هنا، كان للأحداث التي تجري في إقليم أريتريا رجع لدى الأنظمة العربية. فقامت بعضها بدعم قضيته سياسياً، بينما مولت الأخرى عمليات الكفاح المسلح. وعلى الرغم من المبالغات الأثيوبية حول الدعم العربي للثورة الأريتيرية، فإن الحجم الحقيقي لما تتلقاه حركات التحرر الأريتيرية من مساعدات عربية لا يعتبر عاملاً حاسماً في حركة النضال المسلح لتلك الحركات، حيث تتركز هذه المساعدات بالدرجة الأولى على الجبهات التي تفتقر الى التأثير على ميدان القتال - كما سنرى فيما بعد -، كذلك، فإن تلك المساعدات لم تبلغ من الحجم ما يمكن أن يحقق لتلك الحركات الدفعة القوية التي تحقق لها النصر العسكري الحاسم، وإنما اقتصر على المساعدات المالية المحدودة أو التأييد المعنوي المتأرجح بين مناصرة الثورة على المستوى الإقليمي، وبين محاولات التوفيق بينها وبين النظام الحاكم في أثيوبيا.

ولكن بغض النظر عن الحجم المؤثر للمساندة العربية، فإنه يبقى التساؤل المطروح حول دوافع الارتباط العربي بالقضية الأريتيرية والعوامل المحركة له مدأً وجزراً. ويمكن تقسيم هذه الدوافع الى اعتبارات ايدولوجية ومواقف مبدئية، الى جانب وجود الاعتبارات الاستراتيجية والمصالح القومية. والمتأمل لمواقف الاقطار العربية نحو القضية الأريتيرية يرى بوضوح كيف تشابكت هذه الاعتبارات والتحمّت بحيث دفعت بالبعض الى مناصرة حركات التحرير الأريتيرية بالدعم المادي والمعنوي، وكيف أدت الاعتبارات ذاتها الى كف بعض هذه الاقطار لما كانت تقدمه من مساعدات، بل أن غلبة أحد هذه الإعتبارات في وقت ما وأفوله في وقت لاحق، قد أدى الى تذبذب منحى تأييد قطر عربي أو آخر للثورة الأريتيرية صعوداً أو هبوطاً. وهذا ما يوضحه تناول مواقف الاقطار العربية وتحليل التناقضات التي تحكمها في تعاملها مع الثورة الأريتيرية.

## أولاً: الموقف المصري

وجدت الثورة الأريتيرية في القاهرة بؤرة الحركة التحررية في القارة الأفريقية في بداية الستينات.. حيث تجمع في العاصمة المصرية عدد كبير من مكاتب حركات التحرر الوطني ضد الإستعمار في القارة، لقيت جميعها التأييد المادي والمعنوي من الحكومة الناصرية التي اعتبرت معركته مع الإستعمار جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر الأفريقية. وكانت ارهاصات حركات التمرد ضد الوجود الأثيوبي المفروض من جانب واحد على أريتريا قد بدأت في التراكم منذ منتصف الخمسينات، حتى وصلت الى حد اعلان الثورة واستبعاد الطرق السلمية في الكفاح. وكانت أعداد من الصفوة الأريتيرية تتلقى تعليمها في مصر فتجمعت وعبرت عن أمانى الشعب الأريتيري،

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤١. انظر أيضاً:

David Pool, «Africa's Longest War», A Report for the Anti-Slavery Society, London, 1979, p.9.

وأصدرت بيان تأسيس جبهة التحرير الأريتيرية في القاهرة في تموز/يوليو عام ١٩٦٠. وقد منحت الحكومة المصرية تأييدها للجبهة وسمحت لها بإنشاء معسكر تدريب عسكري قرب الاسكندرية، وتشير بعض الكتابات الى أن مصر هي التي كانت تتولى الإشراف على تدريب أعضاء الجبهة في الإتحاد السوفيياتي<sup>(٣)</sup>.

وقد انطلق الموقف المصري في بداية الستينات من إعتبارات الإلتزام المبدئي بالإعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحقيقاً للإلتزام مصر بمساندة جميع قوى التحرر في القارة الأفريقية. ولكن ما لبثت هذه الإلتزامات أن تعارضت مع إعتبارات ايدولوجية أخرى تبناها الحكم المصري وهي تلك الخاصة بتحقيق الوحدة الأفريقية، ومحاولات انشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت أثيوبيا - بصفتها دولة كبرى إقليمياً - تحتل فيها مكانة بارزة، كذلك تعارضت الإلتزامات المبدئية مع المصالح الإستراتيجية المصرية في منابع النيل، ورغبة الحكومة المصرية الدائمة في خلق علاقات حسن الجوار مع الأنظمة المتحكمة في هذه المناطق. وأدى التزام منظمة الوحدة الأفريقية بالمحافظة على الحدود التي ورثتها الدول الأفريقية من الاستعمار، جنباً الى جنب مع الضغوط التي مارسها النظام الإمبراطوري على مستوى الاتصالات الشخصية بالزعامات المصرية، الى تقلص التأييد المصري المباشر لجبهة التحرير الأريتيرية منذ عقد مؤتمر القمة الأفريقي في القاهرة عام ١٩٦٤ من أجل تأكيد إحترام كل الدول للحدود المرسومة وقت الاستقلال. لذلك اتخذت المساعدات المصرية شكلاً غير مباشر بخاصة في المجال الثقافي. ومع ذلك فقد أبت مصر على تأييدها المعنوي المتحفظ للجبهة وظلت مكاتبها مفتوحة، وذلك نتيجة لاعتبارات الوجود الاسرائيلي في أثيوبيا بخاصة على المستوى العسكري، والذي كان يشكل نوعاً من التهديد للمصالح العربية في البحر الأحمر. ولكن بصفة عامة، يمكن القول بأن المساعدات المصرية لجبهة التحرير الأريتيرية في النصف الثاني من عقد الستينات، لم تكن ذات ثقل في التأثير على الكفاح المسلح في أريتريا، بخاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار الظروف التي مرت بها في مرحلة ما بعد النكسة.

أما خلال عقد السبعينات، فقد لعبت عوامل جديدة طرأت على منطقة القرن الأفريقي في دفع النظام المصري نحو اعلان تأييده رسمياً للثورة الأريتيرية، وقد تمثلت هذه العوامل في قيام الثورة الأثيوبية في عام ١٩٧٤، وعلان اتجاهها نحو اليسار، وتحالفها مع الإتحاد السوفيياتي وكوبا. فقد أعلن الرئيس السابق أنور السادات في أيار/مايو عام ١٩٧٦ تأييده لحق أريتريا في الحكم الذاتي<sup>(٤)</sup>. ووراء هذا التصريح تقف عوامل الصراع الدولي في القرن الأفريقي وتوجهات النظام المصري في ذلك الوقت نحو الغرب.

وجدير بالذكر أن الخط الواضح «للدبلوماسية الهادئة» المصرية في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول القارة، ورفض التورط العسكري في المنازعات القائمة داخلها، اضافة الى الاستراتيجية المصرية الثابتة بالحفاظ على علاقات ودية مع أثيوبيا، كل هذه الاعتبارات دفعت الى اتخاذ موقف متحفظ من القضية الأريتيرية في المرحلة الراهنة<sup>(٥)</sup>. وهذا ما يفسر

(٣) جلال يحيى ومحمد نصر منها، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال (القاهرة: دار المعارف،

١٩٨١)، ص ٦٠٢ - ٦٠٣.

(٤) شعراوي، «الثورة الأريتيرية وحق تقرير المصير»، ص ١٤٣.

(٥) انظر: نجوى أمين الفوال، «الواقع المعاصر للثورة الأريتيرية»، ورقة قدمت الى: الندوة الدولية حول القرن =



الاقتضاب الشديد في تناول الصحف المصرية لأخبار المعارك التي تقودها الجبهة الشعبية في السنوات الأخيرة ضد معازل الجيش الأثيوبي.

## ثانياً: الموقف السوداني

يعتبر السودان - بحكم وجود علاقات الجوار مع أثيوبيا - أكثر البلدان العربية انغماساً في القضية الأريتيرية. ويحكم الموقف السوداني في علاقته مع الثورة الأريتيرية عاملان: الأول يتصل بعلاقاته مع النظام الحاكم في أثيوبيا، والثاني: يتعلق بمشكلة الجنوب. وغني عن التعريف مدى ارتباط العاملين ببعضهما البعض. لذلك، فقد مرت علاقة السودان بالقضية الأريتيرية بمراحل من التصاعد والتوقف، رغم تأييد التنظيمات السودانية جميعاً بدرجات مختلفة للثورة الأريتيرية<sup>(٩)</sup>.

ففي أوائل الستينات، سمحت حكومة الخرطوم لجبهة تحرير أريتريا بإنشاء قيادة ميدانية لها في كسلا، على طول الحدود السودانية - الأريتيرية في أراضي قبائل بني عامر، وكانت الجبهة في الأصل تتلقى منهم عوناً كبيراً. إلا أن هذه المساعدة عرضت للسودان لهجوم محتمل من أديس أبابا، وبخاصة وأن حكومة الخرطوم كانت تواجه حركة تمرد في اقاليمها الجنوبية. وازاء حدة الصراع في جنوب السودان، رأت حكومة الخرطوم أنه من الحكمة أن تضع جبهة تحرير أريتريا تحت سيطرتها، بل أنه في أواخر الستينات حاولت حكومة السودان إيقاف التسهيلات التي تقدمها للجبهة في كسلا، كما حاولت أن تلعب دوراً في الوساطة بين أديس أبابا وجبهة تحرير أريتريا، وذلك بتشجيع قيام ترتيبات فدرالية جديدة تعطى أريتريا على الأقل درجة من الحكم الذاتي<sup>(١٠)</sup>.

وقد أدى قيام الثورة في أثيوبيا وإعلان تبنيها للخط الماركسي، في الوقت نفسه الذي تحول فيه نظام النميري من التحالف مع الاتحاد السوفياتي إلى التوجه نحو الغرب، أدى هذا إلى تعقد العلاقات الأثيوبية - السودانية، وتبع ذلك توفير السودان فرصة اتخاذ أراضيه على الحدود كقواعد لهجوم جبهات التحرير الأريتيرية على القوات الأثيوبية.. ووضع ذلك في تمرکز قوات جبهة التحرير الأريتيرية بصفة أساسية على حدود السودان، وبخاصة بعد انشقاق الجبهة الشعبية عنها وسيطرة الأخيرة على قواعد الثوار داخل إقليم أريتريا<sup>(١١)</sup>.

ونتيجة انغماس السودان - بحكم موقعه - في القضية الأريتيرية، فقد تحمل العبء الأكبر الناجم عن العمليات العسكرية التي تشنها حكومة أثيوبيا ضد الثوار الأريتيريين، وبخاصة فيما يتعلق بفرار آلاف اللاجئين الأريتيريين وعبورهم الحدود إلى السودان. وقد ظهر هذا بوضوح في أعقاب عملية «النجم الأحمر» - وهو الهجوم العسكري الكبير الذي قاده منغستو ضد ثوار أريتريا عام ١٩٨٢ من أجل القضاء على مشكلة أريتريا قضاء مبرماً - حيث لم يقتصر الأمر على فرار آلاف المدنيين الأريتيريين من البطش الأثيوبي، وإنما شمل أيضاً فرار العديد من الجنود الأثيوبيين

= الأفريقي، عقد في معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، ص ٢٤.

(٦) شعراوي، المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٧) يحيى ومهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، ص ٦٠٤.

(٨) Michel and Trish Johnson, «Eritrea: The National Question and the Logic of Protracted Struggle», *African Affair*, (The Journal of the Royal African Society), vol. 80, no. 319 (April 1981), p.192

إلى الحدود السودانية بعد انتهاء المعارك مع الجبهة الشعبية منذ منتصف عام ١٩٨٢. وإذا أضفنا إلى ما سبق، تحمل السودان لأعباء ومشكلات توطين اللاجئين الأريتيريين نتيجة ظروف الجفاف والمجاعة منذ بداية الثمانينات، لاتضح بصورة أكثر جلاء حجم مشكلة اللاجئين الأريتيرية التي تتحملها حكومة السودان على الرغم من الظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها. وقد قدر عدد من نزحوا من أريتريا - قبل تفشي المجاعة في المنطقة - إلى السودان في بداية الثمانينات بحوالي نصف مليون لاجئ. ولا بد أن هذه الأرقام قد تضاعفت نتيجة تدهور الأوضاع في أثيوبيا، وتضخم المشكلة بدرجة أكبر في إقليم أريتريا إذا وضعنا في الاعتبار موقف حكومة منغستو من المساعدات المقدمة لهذا الإقليم<sup>(١٢)</sup>.

ومنذ وقع الانشقاق في صفوف جبهة التحرير الأريتيرية في بداية السبعينات، وحكومة السودان تحاول بذل المساعي لإعادة الوحدة والتنسيق بين فصائل الثورة الثلاث: الجبهة الأم، و«الجبهة الشعبية» و«جبهة التحرير الأريتيرية - قوات التحرير الشعبية». ففي عام ١٩٧٧، وفي أعقاب تصاعد المد الثوري في الإقليم وتحقيق الجبهات الأريتيرية لعدة انتصارات متتالية على الحكومة الأثيوبية، وتوافر الفرصة الملائمة لإعلان استقلال الإقليم، حاول السودان في مؤتمر نظمه في الخرطوم إقامة حوار ديمقراطي يستهدف الوصول إلى مشروع للوحدة يبدأ بالتنسيق العسكري والسياسي وتوحيد الإعلام بين الفصائل الثلاث، على أن تتشكل خلال عام لجنة تحضيرية تدعو إلى مؤتمر توحيدي شامل، وتتشكل حكومة مؤقتة في أسمرة كمنطلق لتحرير باقي المدن الأريتيرية الواقعة تحت السيطرة الأثيوبية. ولكن عوامل الشك والارتياب فيما بين قيادات الثورة الأريتيرية، وخبرة الحرب الأهلية التي سبقت عقد هذا المؤتمر بين جبهات التحرير، أدت إلى فشله في الوصول إلى الصيغة التوحيدية في ذلك الوقت<sup>(١٣)</sup>. كذلك يحاول السودان في الوقت الحالي التنسيق مع السعودية وبلدان الخليج من أجل توحيد صفوف الجهات الأريتيرية المعتدلة في مواجهة الجبهة الشعبية وذلك بهدف الضغط على الأخيرة لقبول اتفاق للوحدة مع الجبهات الأخرى<sup>(١٤)</sup>، كما سنرى في الجزء التالي.

## ثالثاً: مواقف قوى النفط العربية

يرجع اهتمام السعودية وبلدان الخليج العربي بالقضية الأريتيرية إلى اعتبارات استراتيجية، أكثر منها إسلامية أو عربية. فقد تعاملت السعودية مع الثورة الأريتيرية منذ الستينات من واقع استراتيجيتها الوطنية الخاصة، فاقتربت من الأريتيريين في ظل الفكرة الإسلامية. ولكن حينما واجهت تهديداً يسارياً من عدن، و«نفوذاً شيوعياً» تبعاً لذلك في تقديرها، وثقت السعودية علاقاتها بأثيوبيا الامبراطورية، وتحفظت عملياً على الاتجاهات اليسارية في الثورة الأريتيرية، بل وكفت عن أي صلة بها. ولم تعد الرؤية الإسلامية نشطة في السياسة السعودية نحو

C. legum, «Ethiopia, Towards a peoples' Democratic Republic», *Africa Contemporary Record*, 1982 - 83 (London), (1984), pp. B144 - 7.

(١٠) يوسف الشريف، «أزمة الثورة الأريتيرية على طريق الانفراج»، روز اليوسف (القاهرة)، (١٢) كانون

الثاني/يناير ١٩٧٩، و

Pool, «Africa's Longest War», p. y-z.

Legum, «Ethiopia, Towards a peoples' Democratic Republic», p. B144.



إريتريا الا مؤخرًا، لاعتبارات استراتيجية وطنية مرة أخرى بالنسبة للنظام الأثيوبي الجديد<sup>(١٢)</sup>.

وكانت السعودية قد أيدت الثورة الإريترية منذ اندلاعها في الستينات، ووعدت بمساعدتها مادياً كحركة إسلامية ومن أجل تأمين مصالحها في البحر الأحمر، بخاصة في أرخبيل جزيرة دحلح أمام ساحل إريتريا. ولكن نمو الطابع القومي للثورة الإريترية وغلبته على الطابع الإسلامي، في الوقت نفسه الذي تفجرت فيه ثورة اليمن واندلاع الحرب هناك، أدى إلى خفض الاهتمام السعودي بحرب التحرير في إريتريا. وفي الوقت نفسه، كان لاستبدال إثيوبيا للنفوذ السوفيياتي محل النفوذ الأمريكي منذ عام ١٩٧٧، إضافة إلى الوجود السوفيياتي في اليمن الديمقراطية، أثر كبير في دفع السعودية إلى عودة اهتمامها بما يجري في إريتريا.

ولكن خلال استعادة السعودية لاهتماماتها في المنطقة، كانت الساحة الإريترية قد شهدت انقسام جبهة التحرير الإريترية إلى عدة فصائل وحركات للتحرير، ودفعت الأحداث إلى تفوق «الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا» على باقي الجبهات، حيث تكاد تكون الجبهة الوحيدة التي تتمركز داخل إريتريا وتضم أكثر من عشرة آلاف مقاتل، سيطروا حتى عام ١٩٨٤ على حوالي ٨٠ بالمائة من الأراضي الإريترية، بينما يتركز نشاط الجبهات الأخرى على منطقة الحدود مع السودان، ولا ترقى عملياتها العسكرية إلى مستوى ما تقوم به الجبهة الشعبية نفسها<sup>(١٣)</sup>. ولكن تبني الأخيرة للايديولوجية الماركسية اللينينية، بل وتطبيق مبادئها بالفعل على الجماعات الإريترية المنتمية إليها، قد دفع السعودية - ومعظم بلدان الخليج - إلى تقليص مساعداتها لها والبحث عن بديل لها في الساحة الإريترية. وكان هذا البديل هو حركة «جبهة التحرير الإريترية - قوات التحرير الشعبية» التي يتزعمها عثمان صالح سابي وهو من الشخصيات ذات الارتباط التاريخي والصلة الوثيقة بالزعامات العربية في منطقة الخليج. لذلك تكاد السعودية وبلدان الخليج العربي أن تقصر مساعداتها على جبهة عثمان سابي.

وعلى الرغم من تركيز مساعدات قوى النفط الخليجية على «جبهة التحرير الإريترية - قوات التحرير الشعبية»، فإن هذه القوى تدرك الحجم الحقيقي لفعالية قوات هذه الجبهة في الميدان. ويحاول عثمان سابي اقناع بلدان الخليج بقدرات جبهته العسكرية عن طريق بعض العمليات القتالية المحدودة، بهدف اظهار منافسته للجبهة الشعبية، ومثال ذلك عملية منطقة «جاش» على الحدود السودانية، وقد عقد سابي مؤتمر الجبهة العام في أيار/مايو عام ١٩٨٤ في محاولة لإظهار قدرات جبهته أمام الصحافة العالمية، وقام بعرض لـ ٢٨ من الأسرى الأثيوبيين، إضافة إلى عرض عسكري قام به ٥٠٠ من جنود الجبهة. وقد حضر هذا المؤتمر أحد المسؤولين السعوديين وأعلن فيه، أن السعودية ستمنح مساعدات لا حد لها للثورة الإريترية لو استطاعت جبهات التحرير أن تحل المشكلات القائمة فيما بينها وتحقق وحدتها<sup>(١٤)</sup>.

(١٢) شعراوي، «الثورة الإريترية وحق تقرير المصير»، ص ١٤٢.

(١٣) J. Bearman, «Eritrea: Freedom Fighters Bury the Hatchet», *New African*, (August 1984), p. 31.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٠ - ٣١، والآن فيليبس، «العرب المحافظون يضغطون على قرار إريتريا كي يتحدوا»، تقرير لوكالة رويترز للأنباء، ١ حزيران / يونيو ١٩٨٤.

ويشير هذا التصريح إلى تبني الحكومة السعودية للمبادرة التي أعلنها عثمان صالح سابي في هذا المؤتمر العام، حيث صوتت جبهته بأغلبية ساحقة من أجل الوحدة مع جبهة التحرير الشعبية وباقي الجبهات. كما يشير إلى استخدام قوى النفط الخليجية لمساعداتها كوسيلة للضغط على الجبهة الشعبية كي تقبل التنسيق مع جبهة عثمان سابي. وقد اتضح هذا الموقف من قبل من خلال اتفاق جدة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٣ بين كل فصائل الثورة الإريترية المنافسة للجبهة الشعبية، ثم اتفاق الكويت في كانون الأول / ديسمبر من العام نفسه بين «جبهة التحرير الإريترية - قوات التحرير الشعبية» و«الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا» والذي نص على تشكيل لجنة مشتركة من قيادات الجبهتين، ولكن هذه اللجنة لم تجتمع حتى الآن، فالشقاق غير المعلن والشكوك المتبادلة وخبرات التنازع والحرب الأهلية لا زالت تقف عائقاً على الرغم من الترحيب العلني بين كل الجبهات بهذه الوحدة. ولا شك أن انتصارات الجبهة الشعبية التي حققها داخل الاقليم ضد الجيش الأثيوبي، تدفعها إلى محاولة المضي وحدها في طريق الكفاح المسلح<sup>(١٥)</sup>.

وانعكاساً لموقف السعودية ومعظم بلدان الخليج لجبهة عثمان صالح سابي وقصر مساعداتها عليها، فإن الصحف الصادرة في هذه البلدان تقصر أيضاً ما تنشره من أنباء أو تحقيقات عن الثورة الإريترية على أخبار «جبهة التحرير الإريترية - قوات التحرير الشعبية»، وتصريحات زعيمها، بخاصة تلك التي ينوه فيها بالمساعدات والتبرعات التي تحصل عليها جبهته من هذه البلدان منذ قيام الثورة الإريترية. وتتجاهل هذه الصحف انتصارات الجبهة الشعبية التي حققتها ضد الجيش الأثيوبي منذ بداية عام ١٩٨٤<sup>(١٦)</sup>.

#### رابعاً: الموقف السوري والعراقي

كانت كل من سوريا والعراق من أوائل الاقطار العربية التي ساندت حركة التحرير الإريترية مادياً وعسكرياً ومعنوياً. وقد مثل القطران السند الأساسي لجبهة التحرير الإريترية في الفترة من منتصف الستينات حتى عام ١٩٧٤. ويمكن تفسير ذلك جزئياً من خلال وصول البعث إلى الحكم في البلدين، إذ ينص دستوره على أن أرض الوطن العربي تمتد من «خلف جبال الحبشة». ولكن بسبب التصدع الذي وقع في صفوف هذه الجبهة وما ترتب عليه من انشقاقات وقيام جبهات عدة، فقد طرأت تغييرات على موقف كل من البلدين من الثورة الإريترية. حيث احتفظ العراق بعلاقاته مع جبهة التحرير الإريترية (الجبهة الأم) بينما دعمت سوريا علاقاتها مع الجبهة الشعبية. ويلاحظ أن الخلاف بين نظام حزب البعث في كلا البلدين، هو الذي شجع على هذه الاختلافات<sup>(١٧)</sup>. وحالياً تلعب الدبلوماسية السورية دوراً محدوداً في محاولات التوفيق بين جبهات التحرير، ولكن انغماسها في حرب لبنان قد نتج عنه هبوط القضية الإريترية إلى قاع قائمة الأولويات السورية. أما العراق فعلى الرغم من صلات القيادة العراقية بعثمان سابي وجبهته، إلا

(١٥) «Ethiopia: The Eritrean Challenge», *Africa Now*, (July 1984), p.22.

(١٦) في هذا الصدد، على سبيل المثال، انظر تصريحات زعماء جبهة تحرير إريتريا حول علاقاتها مع بعض البلدان العربية والمنشورة في: البلاد (جدة)، ١٩٨١/٣/٤. وكذلك ندوة جريدة الاتحاد: «مستقبل الثورة الإريترية»، ١٩٨٤/٨/٨، وتصريحات ممثل جبهة التحرير الإريترية في: الأنباء (الدوحة)، ١٩٨٥/١/٧.

(١٧) يحيى ومهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، ص ٦٠٤.



ان انشغال القوى العراقية في الحرب مع إيران منذ عام ١٩٨٠ قد أدى الى توقف جميع المساعدات العراقية لجبهات التحرير الاريترية.

### خامساً: موقف ليبيا واليمن الديمقراطية

بدأت ليبيا في عهد الملك السنوسي في تناول قضية اريتريا كمسألة دينية اسلامية، ثم تطورت إلى الاعتبار القومي والاسلامي معاً منذ قيام ثورة الفاتح من ايلول / سبتمبر عام ١٩٦٩. وقد قدمت ليبيا مساعدات ضخمة لـ «جبهة التحرير الاريترية - قوات التحرير الشعبية» منذ قيامها عام ١٩٧٠، وساهم العقيد القذافي بطرح القضية في اجتماعات القمة الافريقية في أديس أبابا نفسها في عام ١٩٧٣<sup>(١٨)</sup>. إلا أنه منذ قيام الثورة الاثيوبية وتحالفها مع الاتحاد السوفياتي، انقلب الموقف الليبي إلى النقيض، حيث توقفت المساعدات المقدمة لجبهات التحرير الاريترية، ووصل الأمر إلى حد العداء للسافر تجاهها بالمشاركة بالمال والسلاح في الهجوم الاثيوبي عام ١٩٧٨ الذي كان يهدف إلى تصفية الثورة الاريترية<sup>(١٩)</sup>. ويدعي النظام الليبي تبني صيغة جديدة لمساعدة مسلمي اريتريا، وذلك بمساعدة كل مسلمي اثيوبيا الذين يشكلون الاغلبية هناك، بتعاونه مع النظام الاثيوبي<sup>(٢٠)</sup>. كما يدعو من خلال مؤتمراته الشعبية النظام الصديق في اثيوبيا إلى إجراء حوار مباشر مع ممثلي الثورة الاريترية من أجل حل القضية الاريترية وقطع الطريق على محاولات الامبريالية والصهيونية والرجعية في مد نفوذها من خلال الصراع الاثيوبي - الاريتري<sup>(٢١)</sup>.

ولا يختلف موقف اليمن الديمقراطية عن موقف ليبيا، حيث كانت عدن نقطة عبور شحنات الاسلحة والمؤن المتجهة إلى اريتريا، ولكنها عادت وأوقفت مساعداتها للثوار هناك بعد تحالفها مع نظام منغستو في اثيوبيا. وفي حديث لرئيس اليمن الديمقراطية آنذاك مع احدى الصحف العربية الصادرة بلندن صرح علي ناصر محمد أن اليمن الديمقراطية ترفض التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ومنها اثيوبيا، كما أنه لا يؤيد لغة استخدام القوة في حل المنازعات<sup>(٢٢)</sup>. وذلك في محاولة منه للموازنة بين موقفه من كل من ثورة اريتريا وثورة اثيوبيا، وكلتاهما تعلن تبنيها للأفكار الماركسية اللينينية التي يتبناها النظام اليمني الديمقراطي.

ويدل موقف كل من ليبيا واليمن الديمقراطية على غلبة العوامل الاستراتيجية والمصالح القومية على الاعتبارات الايديولوجية في تحديد السياسات الخارجية للبلدان العربية كشرحية ممثلة للعالم الثالث. كما يعتبر هذا الموقف من جانب البلدين مؤشراً قوياً على مدى تبعية بعض الأنظمة العربية لأحد المعسكرين - الشرقي أو الغربي - وتأثير ذلك على مواقفها الدولية حتى، ولو أدى بها الأمر إلى تبني مواقف متناقضة حيال القضية نفسها.

(١٨) شعراوي، «الثورة الاريترية وحق تقرير المصير»، ص ١٤٣.

Pool, «Africa's Longest War», p. q.

(١٩)

(٢٠) شعراوي، المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٢١) انظر البيان الصادر عن الدورة العادية الثانية لمؤتمر الشعب العربي، طرابلس، ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨١، في: يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٤٧٩.

(٢٢) التضامن (لندن)، العدد ٥٦، ٥/٥/١٩٨٤، في: يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٣٥.

### سادساً: موقف جامعة الدول العربية

نجحت اثيوبيا بفضل الاتصالات الشخصية للامبراطور السابق هيلاسيلاسي في حجب القضية الاريترية عن المحافل الدولية، فقد اقرت منظمة الوحدة الافريقية مبدأ احترام الوحدة الاقليمية لكل دولة من دول القارة والحفاظ على الحدود الموروثة عن الدول الاستعمارية في افريقيا، وكان لهذا المبدأ الغلبة على مبدأ دولي هام وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها. ومن ثم اعتبرت المنظمة الافريقية القضية الاريترية قضية داخلية لدولة عضو بها، وقد كان لهذا الموقف الافريقي أثره على توجه الثورة الاريترية إلى البلدان العربية كمنفذ لوصول صوتها إلى المحافل الدولية وكمحاوله للخروج من العزلة السياسية والاعلامية المفروضة عليها.

وعلى مستوى لقاءات الجامعة العربية - كمنظمة اقليمية - ظلت القضية الاريترية لسنوات طويلة خارج اهتمام هذه المنظمة. ويرجع ذلك إلى حرص الجامعة على عدم معالجة هذه القضية كمسألة قومية عربية، وحرصها على عدم اتخاذ موقف محدد في النزاع الدائر في المنطقة، وذلك من أجل عدم المساس بالحسابات التقليدية الافريقية نحو العرب<sup>(٢٣)</sup>. أما قرار وزراء الاعلام العرب في شباط / فبراير عام ١٩٧٥ بضرورة ممارسة الضغوط على اثيوبيا للاعتراف بحق الاستقلال وتقرير المصير للشعب الاريتري، فقد جاء نتيجة لضغوط الدبلوماسية العربية الجديدة للدولة صاحبة النفوذ في الجامعة، والتي تتخذ موقفاً خاصاً من النظام الاثيوبي الجديد<sup>(٢٤)</sup>. ولكن نتيجة لحرص الجامعة على المشاركة في عملية التعاون العربي - الافريقي، فإن دورها في تبني القضية الاريترية قد عاد إلى الفتور. ويتركز هذا الدور منذ بداية الثمانينات في المبادرات التي تقوم بها الجامعة العربية من أجل توحيد فصائل الثورة الاثيوبية. فقد جمعت الجامعة العربية هذه الفصائل في تونس في عام ١٩٨١، وترأس الاجتماع الشاذلي القليبي الأمين العام. ولكن تلك الجهود لم تسفر عن أي تقارب بين الجبهات، بخاصة بعد انفراد البلدان العربية الخليجية بهذه المبادرات، وما نتج عن ذلك من تعاملها مع الجبهات الأكثر اعتدالاً - والاقل وزناً - ورفض الجبهة الشعبية لهذه الجهود<sup>(٢٥)</sup>. وإن كانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد دعت في بيان أصدرته في تونس، الحكومة الاثيوبية إلى وقف هجماتها على الشعب الاريتري وأن تستجيب لمطالبه الشرعية في تقرير مصيره<sup>(٢٦)</sup>.

وجدير بالذكر أن التنظيمات الفرعية والشعبية العربية تتخذ مواقف أكثر جراءة ووضوحاً من موقف الجامعة العربية. فقد دعا مجلس وزراء الصحة العرب في دورته السادسة بالجزائر في آذار / مارس عام ١٩٨١ إلى تقديم الدعم الطبي إلى الثورة الاريترية<sup>(٢٧)</sup> كما أكد البيان الختامي

Pool, «Africa's Longest War», p. q.

(٢٤) شعراوي، «الثورة الاريترية وحق تقرير المصير»، ص ١٤٢.

(٢٥) Legum, «Ethiopia, Towards a people's Democratic Republic», p. B144, and يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨١، ص ١١٢ و ٢٠٧.

(٢٦) انظر: البلاد، ٢٧/٢/١٩٨٢، في: يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٢٢.

(٢٧) انظر: الشعب (الجزائر)، ٢/٣/١٩٨١، في: يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨١، ص ٩٢.



لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في مؤتمره الثالث عشر الذي عقد بالرباط في شباط / فبراير عام ١٩٨٣، على حق الشعب الاريتري في تقرير مصيره وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة، ودعا حكومات الدول العربية والاسلامية الى دعم كفاح شعب اريتريا، والقيام بكل ما من شأنه أن يجبر النظام الاثيوبي على التفاوض مع ممثلي اريتريا وفقاً لمقررات منظمة المؤتمر الاسلامي والأمم المتحدة<sup>(٢٨)</sup>.

### تقويم الدور العربي في القضية الاريتيرية

يوضح استعراض وتحليل مواقف الاقطار العربية من الثورة الاريتيرية ان الدور العربي قد تأرجح بين تأييد ودعم الكفاح المسلح الذي تقوده هذه الثورة، وبين مناصبتها العداء والتحالف مع النظام الحاكم في اثيوبيا ضدها. كما يشير الى عجز البلدان العربية عن اتخاذ موقف موحد حيال تلك القضية، وذلك نتيجة للخلافات وعوامل الشقاق الموجودة في الصف العربي. كذلك، فإنه يتضح بصورة جلية غلبة اعتبارات الامن الاستراتيجي والمصالح القومية على اعتبارات الوفاق الايديولوجي في تحديد اتجاهات البلدان العربية نحو القضية الاريتيرية، بل لقد تجسدت من خلال هذه الاتجاهات تأثير عوامل التبعية السياسية لدول المنطقة العربية وارتباطاتها باستراتيجيات القوى العظمى في المنطقة، الأمر الذي أدى الى وقوع هذه الدول في العديد من المتناقضات والمواقف المتضاربة. وقد رأينا تأثير عوامل الصراع الدولي بين القوتين الأعظم في منطقة القرن الافريقي على تبدل مواقف البلدان العربية من الثورة الاريتيرية من النقيض الى النقيض.

وتجدر في هذا الصدد الإشارة إلى النتائج التي ترتبت على تناقض المواقف العربية وتضاربها حيال القضية الاريتيرية وذلك على المستويين المحلي والإقليمي. فقد استوعبت القوى الثورية الحقيقية في اريتريا الدروس المستفادة من هذا التناقض في التأييد العربي غير المتوازن، واستطاعت أن تطور الى حد كبير استراتيجية الكفاح المسلح طويل الأجل الذي يعتمد بدرجة أساسية على إمكانات الثورة المحلية. وذلك بعد أن أغلقت البلدان العربية - أو كادت - أمامها باب المساعدات وعانت هذه القوى من محاولات استخدام بعض هذه البلدان لمساعداتها كوسيلة للضغط عليها لقبول التحالف مع بعض القوى المرضي عنها عربياً.

أما على المستوى الإقليمي فتعتبر قضية اريتريا إحدى العقبات التي تواجه العلاقات العربية - الافريقية حيث تثير المساعدات العربية حفيظة الدول الافريقية بخاصة تلك التي تعاني من مشكلات انفصالية، وذلك بعد أن نجحت اثيوبيا في ترسيخ صورة الثورة الاريتيرية كحركة انفصالية في العقل الافريقي. بل ان اثيوبيا نجحت أيضاً في الاستفادة من الميراث الاستعماري الذي دعم صورة العرب كقوى امبريالية اقليمياً تسعى للسيطرة على مقدرات القارة. فروجت صورة المسألة الاريتيرية كمسألة عربية تسعى من خلالها البلدان العربية الى فرض سيطرتها على منطقة القرن الافريقي، وتحويل البحر الأحمر الى بحيرة عربية اسلامية، وفوق هذه الخلفية، أدت المساعدات العربية لجبهات التحرير الايتيرية - على محدوديتها - الى زيادة حدة التوتر بين الوطن العربي والدول غير العربية في منظمة الوحدة الافريقية. وقد حاولت اثيوبيا استصدار اعلان من المنظمة يستنكر «التدخل العربي في الحرب الانفصالية في القرن الافريقي» ولكنها فشلت.

(٢٨) انظر: الانباء (الرباط)، ١٢/٢/١٩٨٣، في: يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٣ (بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٣٤٨.

وخلاصة القول، إن تفسخ الارادة العربية وانقسام الصف العربي حيال هذه القضية، وغيرها، قد ترك آثاره السيئة على الصورة القومية للعرب في القارة الافريقية. كما أن هذا الانقسام في القوى العربية مع ما صاحبه من عدم وضوح الخط الاستراتيجي الذي يحدد لسياساتها الرؤية الثابتة والمستقرة لمصالحها القومية ومبادئها الايديولوجية قد أدى إلى تشكك القوى الافريقية المتعاملة معها في مدى جدية مواقفها والتزاماتها ازاء هذه القارة □

صدر حديثاً عن



مركز الدراسات العربية المعاصرة  
جامعة جورجتاون

مركز دراسات الوحدة العربية

## المقد العربي القادم: المستقبلات البديلة

جوشيل بينين  
نصير عروبي  
انتوني كوردسمان  
سيت تيلممان  
جون ووتربري  
السيد يسين  
جوديث تكرر  
ايليا زريق

مايكل سمبسون  
عيسى بلاطة  
كمال ابوديب  
اسماعيل ع. سراج الدين  
هشام شرابي  
سميح فرسون  
ليلى احمد  
نوال السعداوي

مايكل حدسون  
ابراهيم ابراهيم  
سعد الدين ابراهيم  
بنادية حجاب  
رشيد خالدي  
بعجت ترني  
جورج المبد  
الآن ريتشارد

المحرر: هشام شرابي